

الحكومة تبقى أي علاج حول أوضاع المالية العامة.. مؤجلاً

## «الشال»: موازنة 2015 خالية من معالجة المشكلات الاقتصادية

حول تهديد العاملين فيه بالإضراب المساس بمكتسباتهم  
رواتب موظف القطاع «النفطي»  
4 أضعاف سائر القطاعات

أضاف الشال في تقرير منشور، مصدره لجنة التنمية الاقتصادية أو لجنة العشرة المشكلة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، كلام فيه تحذير شديد من أوضاع المالية، مثل ارتفاع سعر التعادل للموازنة العامة إلى نحو 102 دولار أمريكي، ومثل ارتفاع تكلفة إنتاج النفط بأكتر من 4 أضعاف في عشر سنوات، ومثل نمو المصروفات الجارية على حساب الرأسمالية في مشروع موازنة 2014/2015. وفي تصريح صدر، أخيراً، عن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي في مجلس الأمة يقدر معدل الرواتب لموظف القطاع النفطي بنحو 4 أضعاف معدل مرتب موظف الحكومة في القطاع المدني، أيده، بنشر أرقام قريبة، مجلس الخدمة المدنية، وتزامن معه تهديد بإضراب في قطاع النفط حال المساس بمكتسبات ما يسمى مكافأة المشاركة بالنجاح. قبلهم، وفي أغسطس من عام 2011، وبدعوة من سمو الأمير، شكلت الحكومة اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية، العالمية والمحلية، صلبها، من حيث التأثير والعضوية، هو صلب تكوين لجنة التنمية الاقتصادية الحالية المبنية على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وفي تقريرها الذي نشر في أوائل عام 2012، نص مشابه لمحتوى تقرير اليوم، مع احتواء التقرير الجديد توصيات جديدة وصحيحة، مثل التوصية بالبحث في دستورية بعض التشريعات المالية لمجلس الأمة، والتوصية بتجنب إنشاء هيئات عامة جديدة تقوم بمهام الوزارات، مع الانتباه إلى أن التوصية بتبويب مصادر الدخل، بعيداً عن النفط، جاءت في الترتيب الأخير، وهو أمر مستغرب كونها تتعلق بأحد أكثر جذور الدخل أهمية في الموازنة العامة، إن لم يكن أكثرها أهمية.

وأوضح التقرير أن الكل، تقريباً، بات مقتنعاً بأن الأزمة لا تكمن في تشخيص وضع المالية العامة، ولا في وفرة رؤى المخرج من تلك الأزمة، ولا حتى في وفرة أعضاء واعين ومخلصين في اللجان التي تشكلها الحكومة، أو حتى أعضاء في الحكومات المتعاقبة، شاملاً الحالية، ولكن الأزمة كامنة في وعي وقدره مجلس الوزراء، كؤوساً، على إنقاذ البلد، فأهدى عن تحديات بنائه. شراء الوقت بالمزيد من استنساخ الورق، شاملاً تقرير الشال، لن يحل أزمة المالية العامة، والإدارة العامة على أعلى مستوى -مجلس الوزراء- الذي يتم اختياره بالجينات والمحاصصة غير قادر على الوعي وتحمل مسؤولية قرارات الإنقاذ، فمصائب المكافآت تستمر بالرشوة بالمكافآت، ذلك ليس من جانبنا موقفاً سياسياً على الإطلاق، وإن كان الموقف السياسي حق، إنما هو موقف مهين، استغرق الكثيرون وقتاً طويلاً وعالي التكلفة حتى أصبح إثماته والنفاق عليه ممكناً، ولا أمل في إنقاذ البلد من الاصطدام بحائط، سوى بتغيير الإدارة العامة، منهجاً واستقامة.



اعتماد الميزانية على أسعار النفط

التحذيرات الحكومية من وضع المالية العامة، زادت اعتمادات مصروفات الموازنة بنحو 3.2 في المئة عن مستواها للسنة المالية الحالية. وما خسرت الحكومة هو أنها أعدت مشروع موازنة بمستوى احتراف منخفض وفي عصر الرقم والعلوية، وأنها حتى لا تصدق أن وضع المالية العامة مخيف وغير مستدام، لذلك استمرت في زيادة المصروفات، والرحمة للبلد، أو للسواد الأعظم من مواطنيه، إن تكررت أوضاع عام 1986 أو أوضاع عام 1998. وبإيجاز شديد، يذكر التقرير الذي عرض على مجلس الوزراء بأن جملة الإيرادات النفطية المتوقعة، لموازنة السنة المالية القادمة 2014/2015، سوف تبلغ نحو 18806 ملايين دينار كويتي، في المئة من الإجمالي، لتبلغ جملة الإيرادات المقدرة بنحو 1263 مليون دينار كويتي، أي في المئة من الإجمالي، من المصروفات نحو 20009 مليون دينار كويتي، أي يعجز اقتراضي بنحو 1616 مليون دينار كويتي، قبل اقتطاع 25 في المئة من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ونكرر، بينما يجوز الاعتماد برقم المصروفات، لا ننصح بالانلاقات إلى رقم الإيرادات.

## الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

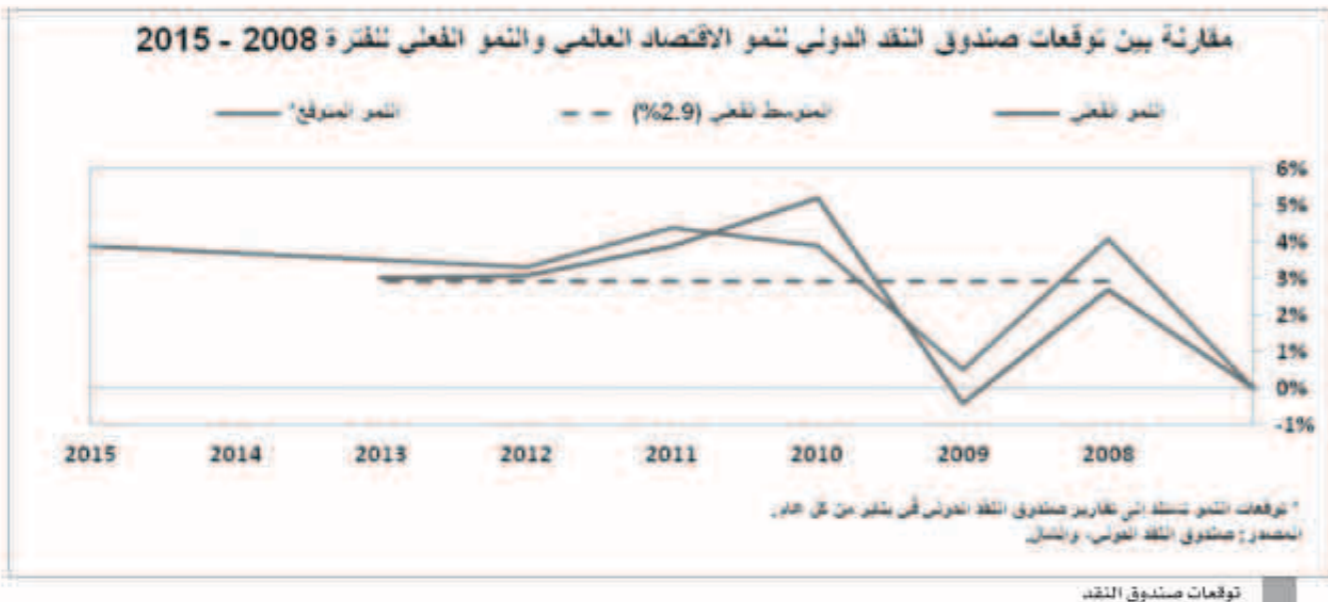
كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، إذ انخفض مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 460.1 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 1 نقطة ونسبته 0.2 في المئة عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وبارتفاع بلغ قدره 5.4 نقاط، أي ما يعادل 1.2 في المئة عن إقبال نهاية عام 2013.

مرحبة، حيث تقلعت الحكومة النسبة وتضيفها إلى احتياطي الأجيال القادمة، ثم تحول العجز بالافتراض من الاحتياطي العام بضمان احتياطي الأجيال القادمة. وإن تظاهر آية عيوب لتلك الأخطاء في زمن الرخاء، ففي النهاية، ورغم إبراز عجز في مشروع الموازنة بحدود 1616 مليون دينار كويتي، قبل الاقتطاع من الإيرادات لصالح الأجيال القادمة، يرتفع العجز إلى 6633 مليون دينار كويتي، بعد الاقتطاع، سوف يعكس الحساب الختامي فائضاً ما دامت أسعار النفط حول الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، إضافة إلى ما تقدم، ورغم

نشر حول مشروع الموازنة، إلى مبررات اختيار رقم وسط، ولا إلى ما هو متاح للتصدير منه، ولا ما يخص من تكلفة إنتاج، لذلك يفتقد الرقم أية أهمية، إذ لم يبذل جهد حقيقي لخفض فارق التقدير عن الواقع المحتمل. وقال من زاوية أخرى، لا معنى يذكر لنصم 25 في المئة لصالح الأجيال القادمة، فالرؤي، على سبيل المثال، عندما تقدر رقماً صغيراً من الإيرادات النفطية لتمويل الموازنة «4 في المئة»، تظل حكومتها مجبرة على تمويل 96 في المئة من مصروفات الموازنة، من الضريبة المحصلة على نشاط اقتصادي حقيقي آخر. أما في الكويت، فهي مجرد

برميل النفط في مشروعات الموازنة، هو الأساس نفسه الذي اعتمد قبل أكثر من ثلاثين سنة، وهو أساس سياسي غرضه عدم تشجيع دول أخرى على المطالبة بمساعدات، لو أثمر مشروع الموازنة فائضاً، والعالم كله تغير من يومها، ما عدا عقبة إعداد الموازنة العامة. ومثله من ناحية التأثير الرقمي، رقم الإنتاج، فالفرصة في الموازنة العامة هي إنتاج 2.7 مليون برميل يوميًا، والكويت، وفقاً لتصريح وزير النفط السابق، تنتج، حالياً، نحو 3.2 ملايين برميل نفط، يومياً، بينما حصتها في أوبك 2.2 مليون برميل، يومياً. ولم يتعرض، ما

## «النقد الدولي»: نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.7 في المئة



غير تقليدي لشراء الأصول لتحفيز الاقتصاد، البالغ 85 مليار دولار أمريكي، شهرياً، حيث قرر البنك بدء خفض التدرج للتيسير الكمي، ابتداء من يناير 2014، بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي «11.8» في المئة، وقرر في 29 يناير 2014 خفضاً إضافياً، بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي «13.3» في المئة، وهو ما سيؤثر، ليس فقط على الاقتصاد الأمريكي، بل العالمي، ومن قنوات التأثير السلبية المحتملة خفض التدفقات المالية الأجنبية للبلاد، والناشئة والنامية، وخفض أسعار صرف عملاتها، ولكنه يفترض أن يضمن، على المدى المتوسط، نمواً مستقراً غير اصطناعي.

في المئة، على التوالي، مقارنة بنمو عام 2013 البالغ نحو 7.7 في المئة و4.4 في المئة، على التوالي، ورغم انخفاض تقديرات النمو الصيني بين عامي 2013 و2014 إلا أنه انخفض متوقع، وأعلنت الحكومة الصينية عن كجزء استهدافها له، عمداً، كجزء من عملية نقل الاقتصاد الصيني من اقتصاد ناشئ، قائم على التصنيع للتصدير، إلى اقتصاد يعتمد أكثر على الاستهلاك المحلي، أي على قواد الذات.

تقديرات النمو لاقتصاد جنوب أفريقيا للعامين بنحو 0.2- و0.1 نقطة مئوية، على التوالي، ونبتت تقديرات النمو لاقتصاد روسيا لعام 2013 وانخفضت لعام 2014 بنحو 1- نقطة مئوية، وبذلك تبلغ تقديرات النمو للبرازيل وجنوب أفريقيا وروسيا لعام 2014 نحو 2.3 في المئة و2.8 في المئة و2 في المئة، على التوالي، وهي تقديرات أفضل، قليلاً، من نمو عام 2013 البالغة نحو 2.3 في المئة و1.8 في المئة و1.5 في المئة، على التوالي، لكنها تبقى أدنى من الاعتماديات لتلك الدول، أما الاقتصادان الهنك، والصيني والهندي، فقد تحسنت تقديرات نموها لعام 2014، لتبلغ نحو 7.5 في المئة و5.4

للاقتصادات المتقدمة، وتمثل تعافياً متماشياً مع نمو عام 2012 لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية البالغ نحو 2.8 في المئة. ويظل اقتصاد منطقة اليورو في ركود عام 2013 بانتكاش بنحو 0.4- في المئة، لكن، من المتوقع له التعافي عام 2014 بتحقيق نمو موجب بنحو 1 في المئة. وأشار كانت تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي في الاقتصادات الناشئة متباينة، وتحديداً دول الـ BRICS، أي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، فقد خفض الصندوق تقديراته لنمو اقتصاد البرازيل لعامي 2013 و2014 بنحو 0.3+ و0.2+ نقطة مئوية، لتبلغ، على التوالي، نحو 1.9 في المئة و2.8 في المئة، وهي معدلات نمو تقرب من المعدلات الاعتيادية

قال التقرير أصدر صندوق النقد الدولي في يناير تقريره عن أحدث توقعاته لأداء الاقتصاد العالمي، ولعل أكثر ما فيه أهمية ارتفاع التقديرات بشأن نمو الاقتصاد العالمي، قياساً بتقديراته السابقة في تقرير أكتوبر 2013، وذلك أول رفع للتوقعات بين هذين التقريرين منذ عام 2011، في إشارة إلى عودة التفاؤل بالانتعاش، بعد النشأوم الذي ساد إثر استيعاب عمق الأزمة الاقتصادية العالمية ودخول منطقة اليورو مرحلة الركود. وفي التفاصيل ارتفعت تقديرات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2013 و2014 لنحو 3 في المئة و3.7 في المئة، على التوالي، مقارنة بتقديرات أكتوبر 2013 البالغة نحو 2.9 في المئة و3.6 في المئة، على التوالي، لكنها لا تزال أقل من تقديرات يوليو 2013 البالغة نحو 3.1 في المئة و3.8 في المئة، على التوالي. واستمرت تقديرات النمو للاقتصاد البريطاني بالتحسن، لترتفع لعامي 2013 و2014 بنحو 0.3+ و0.6+ نقطة مئوية، على التوالي، ليبلغ النمو المتوقع للعامين، على التوالي، نحو 1.7 في المئة و2.4 في المئة، كما ارتفعت تقديرات نمو الولايات المتحدة لعامي 2013 و2014 بنحو 0.3+ و0.2+ نقطة مئوية، لتبلغ، على التوالي، نحو 1.9 في المئة و2.8 في المئة، وهي معدلات نمو تقرب من المعدلات الاعتيادية

## 7 أسواق في المنطقة الموجبة بورصة دبي تحقق مكاسب في 2013 بنسبة 107.7 في المئة

أشار الشال انتهى الشهر الأول من عام 2014، ورغم أن شهراً واحداً لا يصلح لاستخلاص استنتاجات صحيحة، إلا أنه قسم الأداء بالتساوي بين 7 أسواق في المنطقة الموجبة، أي تحقيق مكاسب، و7 أسواق أخرى في المنطقة السالبة، أي خسرت مقارنة بمستويات مؤشرات في نهاية عام 2013. الغريب في الأداء، هو أن الأسواق السبعة في المنطقة الموجبة في أسواق إقليم الخليج، بينما الأسواق السبعة في المنطقة السالبة هي الأسواق الناضجة والناشئة، بينما جرت العادة على اختلاط أداء تلك الأسواق.

ورغم أن سوق دبي كان الأول في المكاسب في عام 2013 ويغارق كبير إذ أضاف نحو 107.7 في المئة، إلا أنه حاز الترتيب الأول في مستوى المكاسب في شهر يناير الفائت، إضافة نحو 11.9 في المئة أخرى إلى مؤشره. وجاء في المركز الثاني، في مستوى المكاسب، سوق أبوظبي الذي أضاف مؤشره نحو 8.9 في المئة في شهر يناير، وكان أيضاً، ثاني أعلى الأسواق مكاسب إضافة نحو 63.1 في المئة في عام 2013، ورغم وجود مبررات لارتفاعها، يحتاج السوقان إلى مراقبة لصيقة لأن مستوى المخاطر فيهما يرتفع، ما لم يخضعا لبعض التصحيح. وجاء السوق القطري ثالثاً في مستوى المكاسب وأضاف في شهر يناير نحو 7.5 في المئة، وكان ترتيبه سابعاً في مستوى الأداء في عام 2013، إضافة نحو 24.2 في المئة، وذلك ما يجعل مخاطر التعامل فيه أقل. وجاءت أسواق إقليم الخليج الأربعة الأخرى متقاربة الأداء في شهر يناير، كلها رابحة، أعلاها مكاسب سوق مسقط، إضافة نحو 3.7 في المئة، وأدناها مكاسب المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية الذي أضاف نحو 1.6 في المئة، وبينهما سوق